

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
كلية الحقوق

تنظم ملتقى وطني حول :

أساليب تسيير الجماعات المحلية

يومي الاثنين و الثلاثاء 09 و 10 أكتوبر 2017
بقاعة المحاضرات الكبرى محمد الصديق بن يحي
بحامعة الاخوة منتوري قسنطينة

إشكالية الملتقى :

الجماعات المحلية في الجزائر هي البلدية و الولاية فهما وسيلتان للتنظيم المحلي و مشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

فكلمة الجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، و تضم مجموعة سكانية معينة و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، و لهذه الاعتبارات تعددت تسميتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، و سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية و قضائية، وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة على أساس أنها تمثل الإرادة الشعبية على المستوى المحلي، و يعتبر الانتخاب أهم دعائم النظام اللامركزي و الانتخاب هو الكفيل بضمان استقلال الإدارة.

بالرجوع إلى أحكام التعديل الدستوري لسنة 2016 نجده قد أقر بالمواد 15 و 16 و 17 بأن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية، و من ثم فهما اللذان يمثلان نظام اللامركزية الإدارية في الجزائر، و أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطات العمومية، و أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، كما أن المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

إن دراسة أدوات و آليات التسيير المحلي تؤدي بنا إلى الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الجماعات المحلية، لاسيما أمام إجراءات سياسة ترشيد النفقات العمومية الصارمة و شح الموارد المالية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية بفعل انهيار أسعار المحروقات التي ألفت بضلالتها على الجزائر كدولة تركز في ميزانيتها على عائدات النفط بصفة مطلقة.

و لقد جاء الملتقى الوطني حول " أساليب تسيير الجماعات المحلية " من أجل تسليط الضوء و التفكير حول الحكم المحلي الراشد و قدرته على تفعيل الإمكانيات الإنتاجية و خلق و إدارة الثروة، و كذلك البحث عن إمكانية التجسيد الفعلي لطرق تمويل محلية مستدامة، كما أن هذا الملتقى يهدف إلى الكشف عن وجهات نظر جديدة حول وسائل تسيير السياسات العامة عن طريق روح المبادرة و الإبداع و ذلك من أجل تطوير مشاريع التنمية المحلية، و ذلك من منطلق تبيين أساليب التسيير المنصوص عليها بقوانين البلدية و الولاية، مع إبراز إيجابياتها و سلبياتها و معالجة الاختلالات التي تضمنتها، و اقتراح أساليب أخرى تتماشى مع التحديات الراهنة السابق ذكرها تكون مدعمة و مكاملة لما هو كائن و منصوص عليه، مع محاولة إسقاط تجارب الجماعات المحلية بالدول التي تكون قريبة من الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر و طبيعة تنظيمها الإداري.

و في هذا الإطار توجد عدة محاور مقترحة في هذا الملتنقى، و التي قد تهم الباحثين و المسؤولين المنتخبين والتنفيذيين على حد سواء.

محاور الملتنقى :

المحور الأول/ القواعد الدستورية و القانونية المتضمنة ماييلي :

- المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجماعات المحلية (البلدية و الولاية).
- الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.
- صلاحيات الجماعات المحلية و أساس توزيع الاختصاص بينها و بين السلطة المركزية (الإطار التنظيمي).
- شروط و كيفية انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية (الإطار البشري).
- القانون الأساسي للمنتخب البلدي و الولائي.

المحور الثاني/ القواعد القانونية الإدارية و المالية المتضمنة ماييلي :

- الآليات المتوفرة للجماعات المحلية لتجسيد اختصاصاتها التنموية (كيفية تسيير المصالح العمومية البلدية و المصالح العمومية الولائية).
- أملاك الجماعات المحلية (الأملاك البلدية و الأملاك الولائية).
- مالية الجماعات المحلية (مالية البلدية و مالية الولاية).
- التضامن و التعاون المشترك بين الجماعات المحلية (التضامن و التعاون المشترك بين البلديات، التضامن و التعاون المشترك بين الولايات).
- الرقابة الوصائية على الجماعات المحلية (المجالس الشعبية البلدية و الولائية).

المحور الثالث/ القواعد القانونية المدنية المتضمنة ماييلي :

- مسؤولية الجماعات المحلية مدنيا (مسؤولية البلدية و مسؤولية الولاية).

المحور الرابع/ القواعد القانونية الجزائرية المتضمنة ماييلي :

- المسؤولية الجزائرية الناجمة عن تسيير الجماعات المحلية (جرائم التسيير المحلي و العقوبات الجزائرية المقررة لها).

المحور الخامس/ القواعد الدستورية و القانونية للجماعات المحلية بالدول الشبيهة بالواقع السياسي و

الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للجزائر :

- تجارب دولية حول مختلف المحاور الأربعة المذكورة أعلاه.

هيئة الملتقى :

- الرئيس الشرفي للملتقى : أ.د جكون عبد الحميد، مدير جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة.
- المشرف العام للملتقى : أ.د طاشور عبد الحفيظ، عميد كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة
- رئيس الملتقى : الدكتور عميرش نذير، رئيس اللجنة العلمية لقسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة.
- رئيس اللجنة العلمية للملتقى : الدكتور عمارة فوزي، رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة.
- رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى : الدكتورة زينات مريم، عضو اللجنة العلمية لقسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة
- البريد الإلكتروني للملتقى : collectiviteslocales2017@gmail.com
- رقم الهاتف : 0555-19-18-08 أو 0553-19-35-99

شروط المشاركة :

- بالنسبة للجلسات العامة، المشاركة مفتوحة لكل الأساتذة من مصاف الأستاذية (أساتذة التعليم العالي و الأساتذة المحاضرين قسم أ)، وكذلك الأساتذة المحاضرين قسم ب.
 - بالنسبة لجلسات الورشات، المشاركة مفتوحة لكل الأساتذة المساعدين و طلبة الدكتوراه و المنتخبين المحليين و المدراء التنفيذيين و مستخدمي الجماعات المحلية.
 - ألا تكون المداخلة قد قدمت للنشر أو سبق المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أخرى.
 - أن يرفق ملخص المداخلة بالسيرة الذاتية للمعني.
 - أن تحرر المداخلة باحترام الضوابط العلمية ذات الصلة بالبحث العلمي
 - أن ترسل المداخلة كاملة في Word صيغة ، و بخط Simplified Arabic ، مقاس 14 للمتن و 12 للهوامش، إذا كانت المداخلة باللغة العربية، و بخط Times New Roman ، مقاس 16 للمتن و 14 للهوامش، إذا كانت المداخلة باللغة الفرنسية.
 - المداخلة تكون فردية و لا تقبل المداخلات الثنائية.
 - ترسل الملخصات و المداخلات على البريد الإلكتروني للملتقى :
- collectiviteslocales2017@gmail.com
- التقييد بالآجال المحددة لاستلام الملخصات و المداخلات كاملة.

ملاحظات مهمة:

- يتم الرد عن طريق البريد الالكتروني على ملخصات المداخلات المقبولة فقط.
- مبدئيا لا تتحمل الهيئة المنظمة للملتقى أعباء النقل و الإيواء.
- سيتم لاحقا الإعلان على أعضاء اللجنة العلمية و التنظيمية للملتقى.
- استمارة المشاركة موجودة على الموقع الالكتروني لكلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة و هو :

www.fac.umc.edu.dz/droit

تواريخ مهمة :

- آخر أجل لاستلام الملخصات يوم 03 جويلية 2017
- تاريخ الرد على الملخصات المقبولة يوم 04 جويلية 2017
- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة يوم 07 سبتمبر 2017
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة نهائيا يوم 11 سبتمبر 2017
- انعقاد الملتقى يومي 09 و 10 أكتوبر 2017

